وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

دائرة العمل والتدريب المهني
العمل توفر اكثر من (١٢) الف فرصة عمل في بغداد
و(١٠٠) الف فرصة اخرى في بقية المحافظات

صرح د. رياض حسن محمد علي المدير العام لدائرة العمل والتدريب المهني بأن تنفيذ برنامج القروض الميسرة لدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل قد بدأ في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن دائرة العمل والتدريب المهني في منتصف نيسان من هذا العام في محافظة بغداد بعد سلسلة من الاجراءات والاستعدادات واستحصال الموافقات اللازمة لذلك والتي حددت فيها شمول ثلاث فئات هي خريجو الكليات والمعاهد من العاطلين المسجلين في مركز التشغيل وفئة اصحاب المحال المتضررة من العمليات الارهابية وكذلك المهجرون الذين عادوا الى مناطق سكناهم، وقد خصص لهذا المشروع مبلغ ٣٠ مليون دولار للاقراض يتراوح معدل الاقراض من ٣-١٠ مليون دينار للمشروع الواحد اعتمادا على در اسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وعدد فرص العمل التي يوفرها ولا تستوف فوائد المشروع سوى ٢٪ للمصاريف الخدمية لصالح وزارة المالية التي شاركت بانجاز المشروع من خلال فروع مصرف الرافدين حيث تتحمل الدولة فوائد وبنسبة ٤٪ من اعطاء فترة سماح من التسديد خلال ٦-١٢ شهراً بعد تسلم كامل القرض ويوزع المبلغ على مدة ٥-٨ سنوات من السداد المريح من مبلغ القرض، وقد تمت تهيئة عشرة منافذ للاستقبال في المراكز التدريبية التابعة للوزارة في جانبي الكرخ والرصافة وتم استلام اكثر من (٦٠٠٠) مشروع من المتقدمين والجزء الاكبر كان من حصة خريجي الكليات والمعاهد من العاطلين الذين طال بقاؤهم خارج سوق العمل وما لهذه الشريحة من المعلومات والمعرفة ما يؤهلها في حال توفر الظروف الملائمة من القيام بمشروعات ذاتية مثمرة ومدرة للدخل خاصة بهم.

هذا وقد تمت المصادقة حتى الان على اكثر من ٤٥٠٠ مشروع احيلت الى فروع مصرف الرافدين في جميع مناطق بغداد لغرض استكمال صيغة العقد مع المقترض وتثبيت الكفيل الضامن للسداد ومنحهم المبلغ المخصص للدفعة الاولى، هذا ومن نتائج تحليل بيانات المشاريع التي ادخلت الى البرنامج الحاسوبي المخصص لهذا المشروع اتضح ان عدد فرص العمل التي سيتم توفيرها خلال هذه المدة الزمنية التي لا تتجاوز ستة اشهر الى اكثر من ١٢ الف فرصة عمل في جميع مناطق بغداد مما يساعد في تقليل نسبة العاطلين عن العمل ومناهضة البطالة ومعالجة تداعياتها ومكافحة الفقر قدر الامكان من جهة ودعم الجانب الاقتصادي بمشاريع صغيرة مدرة للدخل بعيدا عن تسلم الاعانات من دون انجاز أي عمل يذكر كما انها فرصة لتوجيه طاقات الشباب الى وظائف انتاجية، حيث ان اغلب المشاريع المستلمة قد توزعت ضمن اربعة محاور رئيسة هي المشاريع الخدمية والصناعية والتجارية والزراعية كما شكل العنصر النسوي نسبة ١٣٪ من اجمالي المتقدمين.

كما ان الركون الى الوظائف الحكومية غير صحيح وغير متاح في معظم الاحيان، حيث ان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد تغير مفهومها في العصر الراهن من حيث الانتقال من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاديات السوق وتحرير التجارة العالمية وتقليص دور الدولة كمستثمر وتراجع دور القطاع العام وظهور نمط الانتاج بكميات صغيرة عوضا عن الكميات الكبيرة ذات الخصائص الموحدة مع تفشي ازمة تشغيل الشباب والخريجين وفق مناهج السياسات التعليمية وعجز الدول عن توليد فرص عمل جديدة سيما في ظل الازمات القاهرة التي يمر بها بلدنا والتي تعتبر كلها تحديات للحكومة ولسياستها في الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

ان النجاحات التي حققتها تجربة بغداد في اطلاق القروض الميسرة هذه شجعت على تعجيل الموافقة على طرح البرنامج بعموم محافظات القطر وبمبلغ ١٥ مليون دولار لكل محافظة وبنفس الضوابط والشروط التي اعتمدت مع اضافة شريحة رابعة والتي شملت المتضررين من العمليات الارهابية وعوائلهم بهذا المشروع واطلاق شرط العمر للخريجين، وقد استكملت الوزارة من خلال دائرة العمل والتدريب المهني واقسامها في المحافظات استعداداتها وتمت اقامة الدورات والمؤتمرات التي توضح آليات العمل وتلافي السلبيات والمعوقات التي ظهرت في تجربة بغداد ويتوقع انجاز ما يقارب (٤٥) الف مشروع ذاتي مدر للدخل مع استيعاب اكثر من ١٠٠ الف عاطل عن العمل في عموم المحافظات وبهذا تكون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد حققت انجازا كبيرا ضمن برنامج الحد من البطالة وتقليل الفقر الى ادنى مستوى ممكن وتقليل اعانات شبكة الحماية الاجتماعية الى مستحقيها حصرا من المعوقين والارامل والعجزة الذين يقعون دون خط الفقر من غير القادرين على العمل.

د. رياض حسن محمد علي
المدير العام دائرة العمل والتدريب المهني
٢٠٠٧/٩/٣٠